أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين

د.أيمن محمد الأجنف[1]

د. محمد عقيل زائد[2]

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة بالبحرين خلال الفترة (2006-2015).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار المخاطر التشغيلية متغيراً مستقلاً، ودراسة أثره في المتغير التابع الأداء المالي، حيث قاست الدراسة المتغير التابع (الأداء المالي) من خلال: معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل الكفاءة التشغيلية، ومعدل الرفع المالي، وتم قياس المتغير المستقل (المخاطر التشغيلية) باستخدام طريقة المؤشر الأساسي في حساب المخاطر التشغيلية والمتبعة في المصارف عينة الدراسة، وذلك حسب تعليمات المصرف المركزي البحريني، كما تم إدخال متغير ضابط للدراسة هو حجم المصرف مقيساً بإجمالي الموجودات.

هذا وقد شملت عينة الدراسة مصرف السلام- البحرين، ومصرف البركة، ومصرف البحرين الإسلامي، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمخاطر التشغيلية في معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل الكفاءة التشغيلية، ومعدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية العاملة بالبحرين.

1- محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية المحاسبة - جامعة غريان.

.E.Mail: alajnafa@yahoo.com

2- محاضر بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الأسمرية الإسلامية.

E. Mail: mohammedagilz@gmail.com

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الاهتمام بمسببات المخاطر التشغيلية التي تختص بها المصارف الإسلامية نظراً لطبيعتها التي تختلف بها عن المصارف التقليدية، له دور كبير في معالجة هذه المسببات وهذا بدوره يقود إلى تحقيق أعلى معدلات الأداء.

المقدمـــة:

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بأنه عمل يقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي المشاركة في تحمل المخاطرة، وبناءً عليه فإن تحقيق فهم أكبر لطبيعة المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية يمثل أحد المتطلبات الأساسية التي تدار بها المخاطر التشغيلية.

وتشهد الصناعة المصرفية العالمية والمحلية تطوراً ملحوظاً في انتشار العمليات المصرفية الإسلامية سواءً من خلال إنشاء مصارف إسلامية أو من خلال تقديم منتجات مصرفية إسلامية بالمصارف التقليدية، أو تحول تلك المصارف ذاتها إلى العمل المصرفي الإسلامي وخاصة بعد الأزمة العالمية التي عصفت بأسواق المال في جميع أنحاء العالم في نهاية عام 2008.

من هنا نجد أن الوقت الحالي يوفر فرصة جيدة للتحرك نحو إدارة كفؤة للمخاطر على نطاق المؤسسات، وعلى الرغم من نجاح قطاع المصارف الإسلامية في الجولة الأولى من الأزمة المالية العالمية نظراً لطبيعة المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن القطاع يواجه المخاطر التي تنشأ عن ضغوط الانكماش العالمية، وأن المخاطر المتأصلة في خطط أعمال المصارف الإسلامية تُحوّل هذه المخاطر إلى خسائر محققة.

كما أن المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية تتمثل في المخاطر التجارية، بمعنى أن المصرف الإسلامي يقوم باستثمارات حقيقية تعتمد على مبدأ المشاركة في المخاطرة، وبذلك فإن مسئولية المصرف لا تنتهي بمجرد منح التمويل

بل هو شريك، وعليه أن يتابع العمل، ويبحث عن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى، ويتحمل نتائج المشروعات من ربح وخسارة، وليس كما هو الحال في المصارف التقليدية حيث تقدم التمويل على أنه قرض تنتظر سداده وفوائده طوال المدة المتفق عليها.

ونجد أن الحاجة العامة برزت في المصارف الإسلامية لوضع نظام قوي وضوابط، ووضع إطار لإدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها، وأن التحدي الأول في هذا الصدد هو ضرورة ربط إطار إدارة المخاطر مع إستراتيجية العمل.

ومن خلال هذه الدراسة سوف يقوم الباحثان بتسليط الضوء على أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية للوقوف على المعوقات التي تُعيق المصارف الإسلامية وتحول دون تحقيق هدف زيادة الأرباح.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

قد تبين من خلال الممارسة العملية للمصارف الإسلامية أن المخاطر التشغيلية لا تقل أهمية عن الأنواع الأخرى من المخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف حيث أصبح هذا النوع من المخاطر يؤرق الإدارة والمساهمين والعملاء على حدٍ سواء.

وعادة لا يُحبذ المستثمرون المجازفة والتعرض للمخاطر، وعلى هذا الأساس نجدهم يبحثون عن الاستثمارات التي تحقق لهم أعلى العوائد بأقل قدر من المخاطر، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المستثمرين تقع ضمن هذه الفئة، إلا أن بعضهم يجازف بالمخاطر لمضاعفة أرباحه، ونظراً للطبيعة التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية من حيث مصادر أموالها وكيفية استخدام هذه الأموال، الأمر الذي يستلزم إبرام عقود

شرعية والدخول في استثمارات حقيقية بما يؤدي إلى زيادة حجم عملياتها السوقية، وهذا يجعلها عرضة إلى حجم أكبر من المخاطر التشغيلية التي تلي تنفيذ تلك العمليات، ويضعف من قدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها.

وتهدف المصارف الإسلامية البحرينية كغيرها من المؤسسات الأخرى إلى تحسين مستوى الأداء إلى جانب الوظائف الاجتماعية والتنموية، وهذا يتطلب البحث في المشاكل التي تعترض تحقيق ذلك الهدف ويطرح سؤالاً على درجة كبيرة من الأهمية وهو ما أثر المخاطر التشغيلية على مستوى الأداء في المصارف الإسلامية البحرينية؟ ومن خلال هذا السؤال يمكن اشتقاق العديد من الأسئلة من أهمها ما يلي:

1- ما هي المخاطر التشغيلية الأكثر تأثيرا في الأداء المالي للمصارف الإسلامية بالبحرين؟ وما الذي يميزها عن غيرها من المخاطر؟

2- ما هو أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية؟ ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

أ- ما هو أثر المخاطر التشغيلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية البحرينية؟

ب- ما هو أثر المخاطر التشغيلية في معدل هامش الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية البحرينية؟

ج- ما هو أثر المخاطر التشغيلية في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية البحرينية؟

3- هل توجد فروق لأثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف؟

أهمية الدراسة:

- **أهمية نظرية:** نظراً لمحدودية الدراسات العربية والليبية في مجال هذه الدراسة وافتقار المكتبة الليبية –حسب علم الباحثين– إلى مثل هذا النوع من الدراسات، فقد جاءت أهمية هذه الدراسة من حيث دراستها لأثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

- **أهمية عملية:** عملت الدراسة تحديداً وبشكل خاص اختبار أثر المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية. كما أن البحث في جانب مهم ورئيس من المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية والممثلة في المخاطر التشغيلية وحصرها لوضع الضوابط لأجل حماية المصارف الإسلامية من مخاطر العمل الحالية والمستقبلية، هو موضوع جدير بالدراسة تفرضه المسؤولية الملقاة على عاتق المصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ الغايات الآتية:

1- التعرف على المخاطر التشغيلية.

2- التركيز على المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية.

3- استخدام إحدى طرق قياس المخاطر التشغيلية في عينة الدراسة.

4- قياس مستوى الأداء المالي للمصارف الإسلامية في عينة الدراسة باستخدام معايير الأداء المالي.

5- تحديد وقياس أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في عينة الدراسة.

6- تحديد وقياس أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ظل حجم المصرف.

فرضيات الدراسة:

H01: الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية. ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1- H01: الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل حقوق الملكية Return On Equity(ROE) في المصارف الإسلامية البحرينية.

2- H01: الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$). للمخاطر التشغيلية في معدل الكفاءة التشغيلية Operational Efficiency Rate(OER)في المصارف الإسلامية البحرينية.

3- H01: الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$). للمخاطر التشغيلية في معدل الرافعة المالية Equity Multipler(EM) في المصارف الإسلامية البحرينية.

H02: الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$). لأثر المخاطر التشغيلية في مستوى الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف.

نموذج الدراسة:

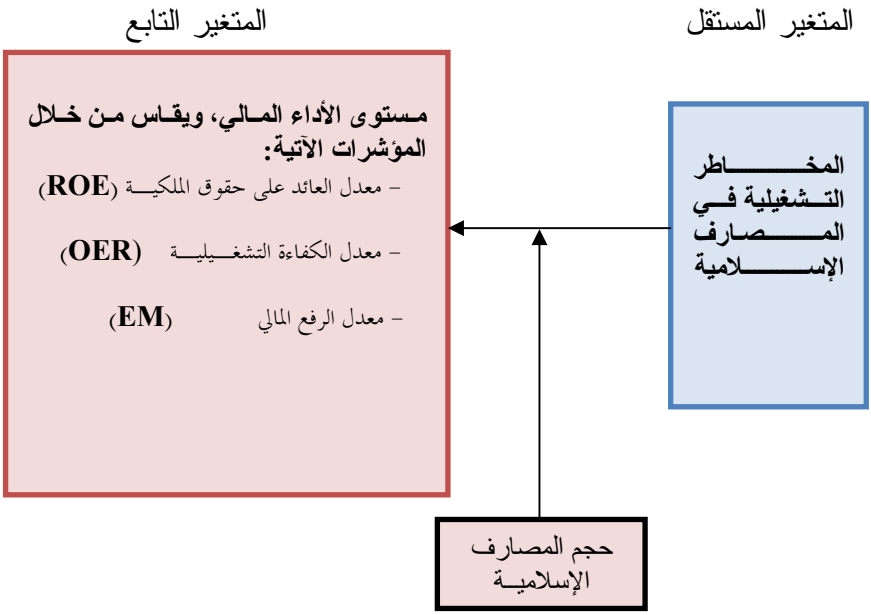

شكل رقم (1) أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى دراسة العكاشي[1]، وحمادنة[2]

1– العكاشي، عبدالباسط محمد، (2015)، أثر المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

2– حمادنة، مشهورأحمد محمود، (2014)، السيولة والربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية: نظرة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

التعريفات الإجرائية:

أ- المتغير المستقل:

المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية: وهي الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة الناجمة عن الأحداث الخارجية، وتشمل المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية، ولا يشملُ هذا التعريفُ المخاطرَ الإستراتيجيةَ والمخاطرَ المتعلقةَ بالسمعةِ[1].

وتتبع المصارف الإسلامية طريقة المؤشر الأساسي للاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل مساوٍ لحاصل ضرب نسبة ثابتة (ألفا) (مقدارها 15% محددة من قبل لجنة بازل) بالمتوسط السنوي لإجمالي الدخل الموجب لآخر ثلاث سنوات، وينبغي استثناء الدخل السالب أو الذي يساوي صفراً لأي سنة من بسط ومقام النسبة عند حساب متوسط الدخل.

وبذلك تكون عناصر المعادلة هي[2]:

متطلبات رأس المال= متوسط الدخل الإجمالي لآخر ثلاثة سنوات × ألفا

$$KBIA = \left[\sum (GI\ 1\ldots n \times \alpha) \right] \Big/ n$$

KBIA: أعباء رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل حسب طريقة المؤشر الأساسي.

GI: إجمالي الدخل السنوي الموجب لآخر ثلاثة سنوات.

N: عدد السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل السنوي موجباً لآخر ثلاثة سنوات.

α : نسبة ثابتة تبلغ 15% من رأس المال المطلوب.

1- التقارير السنوية لبنك البحرين المركزي، (2013).

2- تعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية رقم (2010/50) صادرة عن البنك المركزي الأردني.

وتحسب مخاطر التشغيل حسب المعادلة:

$$OPR = KBIA \times 12.5^{(1)}$$

المتغيرات التابعة: مؤشرات الأداء المالي:

1. معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity(ROE)

ويشير هذا المعدل إلى ربحية الاستثمار[2]، ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجةً لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحمّلهم للمخاطر، وهو يشير إلى مفهوم الربح الشامل وكلما ازداد هذا العائد دلّ على أداء أفضل وتوظيف كفؤ للموارد الداخلية للمصرف، حيث يُقاس من خلال المعادلة التالية[3]:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية } (ROE) = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

2. معدل الكفاءة التشغيلية Operational Efficiency Rate (OER)

هو أحد مؤشرات الأداء المالي ويوضح العلاقة بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال زيادة المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة للوصول إلى حجم معين من المخرجات، وبالتالي يُفهم من الكفاءة غياب الإسراف في توظيف الموارد المالية والبشرية المتاحة وتحسب بالمعادلة التالية[4]:

1- المعكوس الضربي لنسبة كفاية رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر 8% والمحددة من قبل لجنة بازل.

2- الكحلوت، خالد محمود، (2005)، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتمائي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص39.

3- النعيمي، عدنان، والتميمي أرشد، (2008)، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص28.

4- الشمري، صادق راشد، (2011)، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، ص87.

$$\text{معدل الكفاءة التشغيلية } (OER) = \frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{الدخل التشغيلي}} \times 100\%$$

3. الرافعة المالية Equity Multipler (EM):

هي أحد مؤشرات الأداء، وتوضح العلاقة بين إجمالي الأصول وإجمالي حقوق الملكية، إذ يتكون البسط من إجمالي الأصول، في حين يتكون المقام من إجمالي حقوق الملكية، وتقيس عدد المرات التي يتم من خلالها تمويل إجمالي الأصول من حقوق الملكية.[1]

ويمكن احتساب الرافعة المالية كما يلي[2]:

$$\text{الرافعة المالية } (EM) = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

ج. المتغير الضابط:

حجم المصرف: حيث يمكن قياسه من خلال أكثر من مقياس منها إجمالي الموجودات، ومجموع حقوق المساهمين، وعدد العاملين، وحجم الودائع، وسيتم في هذه الدراسة اعتبار إجمالي الموجودات أو الأصول مقياساً لحجم المصرف، حيث إنه يُعبّر عن الأصول التي يمتلكها المصرف والتي تظهر في إجمالي أحد جانبي الميزانية العمومية وتضم جميع الاستثمارات والنشاطات التي يمارسها المصرف [3].

1- ملاحيم، ساري محمد، (2015)، أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص171.

2- حمادنة، مشهور أحمد محمود، (2014)، السيولة والربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص9.

3- أبو لهيجاء، محمد عدنان (2004)، أثر اختلاف الحجم على العائد على الأصول في الشركات المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، ص23.

حدود الدراسة:

- حدود زمنية: لفترة الدراسة والتي تمتد من عام (2006- 2015).
- حدود مكانية: اعتبرت الدراسة المملكة البحرينية بحدودها الجغرافية ومصارفها الإسلامية ضمن نظامها المصرفي حدودا مكانية لها.
- حدود علمية: أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في البحرين.

الدراسات السابقة:

1- Raft، (2002)، التوجهات الناشئة حديثاً في المخاطر التشغيلية لدى مؤسسات الخدمات المالية[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب المختلفة لإدارة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسات المالية، وقد تم لهذه الغاية تصميم استبانة خاصة تم توزيعها على 143مؤسسة مالية تعمل في أفريقيا وأسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وبريطانيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن معظم المؤسسات المالية المستجيبة (76%) من العينة تمتلك برامج عمل واضحة ومعتمدة رسمياً لإدارة مخاطرها التشغيلية، كما أن (47%) من المؤسسات المالية المستجيبة بدأت بتنفيذ برامجها الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت سنة الدراسة، في حين (42%) من الجهات المستجيبة نفذت هذه البرامج خلال السنتين اللتين سبقتا سنة الدراسة، وهو ما يشير إلى حداثة تبني المؤسسات المالية لبرامج خاصة بإدارة المخاطر التشغيلية.

2- Poulsen&Netter، (2003)، المخاطر التشغيلية في المؤسسات المزودة للخدمات المالية ومقررات لجنة بازل المقترحة[2]:

1- Raft International Plc" Emerging Trends in Operational Risk Within the Financial Services Industry" June 2002.

2- Netter, Poulsen" Operational Risk in Financial Service Providers ant the Proposed Basel Capital Accord: An Overview" January. 2003

هدفت الدراسة إلى مناقشة الجوانب المختلفة للمخاطر التشغيلية وتطبيقاتها في المؤسسات المالية، من خلال تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل، وبيان الآثار المترتبة على تطبيقاتها في المؤسسات المالية، واعتمدت الدراسة لتحقيق هذا الهدف على مراجعة وتحليل عدد من الأدبيات المنشورة بهذا الخصوص.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة قيام المصارف بتطوير أساليب حديثة لقياس وتحليل المخاطر التشغيلية جنباً إلى جنب مع مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، كما أوضحت الدراسة أن تطوير مثل هذه الأساليب يساعد البنوك في الاستجابة لمقررات بازل، وفي الوقت ذاته مواجهة المخاطر التشغيلية الآخذة في التزايد في المؤسسات المالية بفاعلية.

3- فريحات، (2004)، المخاطر التشغيلية ومنهجية إدارتها لدى البنوك العاملة في الأردن [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المخاطر التشغيلية ومنهجيات إدارتها لدى المصارف العاملة في الأردن، بالإضافة إلى تقييم تطور هذا الواقع مقارنة بالمبادئ والمعايير المعتمدة دولياً في إدارة المخاطر التشغيلية وصولاً إلى تطوير منهجية عملية لإدارة المخاطر التشغيلية قابلة للتطبيق لدى المصارف العاملة في الأردن.

وقد تكون مجتمع الدراسة من كل المصارف العاملة في الأردن والبالغ عددها (20) مصرفا، وقد شملت هذه الدراسة كل المصارف باستثناء المصرف العقاري المصري العربي لتعذر استجابته، حيث تم جمع بيانات الدراسة من خلال

1- فريحات، (2004)، المخاطر التشغيلية ومنهجية إدارتها لدى البنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

استبانة خاصة وزعت على (146) مدير من مديري فروع ودوائر المصارف التي شملتها الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى وجود إدراك مناسب لدى موظفي المصارف العاملة في الأردن لمفهوم المخاطر التشغيلية، كما لوحظ ضعف اهتمام غالبية المصارف في الأردن بإنشاء إدارة مختصة بالمخاطر المصرفية التي تتعرض لها، كذلك لا يتم تطبيق العديد من مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية المتعارف عليها والصادرة من قبل لجنة بازل لدى الغالبية العظمى من المصارف.

4- أبو صلاح، (2007)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازلII [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام، وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين، ومدى كفاءة المصارف في التعامل معها وإدارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية، وبالتالي تقدير مدى جاهزية المصارف لتطبيق متطلبات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

تم إنجاز هذه الدراسة من خلال منهجية تجمع بين عنصرين متكاملين: الأول إجراء مراجعة شاملة للدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر بشكل عام، والاستفادة من المنشورات والكتب الصادرة حول المخاطر التشغيلية بشكل خاص، مع التركيز على التوصيات الصادرة عن لجنة بازل بهذا الخصوص والممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية.

1- أبوصلاح، مصطفى صالح عبدالخالق، (2007)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازلII، رسالة ماجستير، في إدارة الأعمال، جامعة بير زيت، فلسطين.

أما العنصر الثاني فاعتمد على المنهج الميداني من خلال إعداد استبيانة وتوزيعها على المصارف العاملة في فلسطين وتحليل نتائج الاستبيانة للوصول إلى الممارسة الفعلية للمصارف في إدارة ومراقبة وضبط المخاطر التشغيلية.

كما أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام، انخفاض مستوى التزام المصارف العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوافر لدى معظم المصارف المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات، الأمر الذي ينعكس سلباُ على مدى جاهزية المصارف للالتزام بمقررات لجنة بازلII.

5-الحاج، (2010)، أثر المخاطر التشغيلية على الصيرفة الإلكترونية دراسة على المصارف التجارية الأردنية[1]:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية والوسائل المتبعة في إدارتها من قبل المصارف التجارية الأردنية وحصر مخاطرها الرئيسة لوضع الضوابط وحماية المصارف من المخاطر الحالية والمستقبلية، وصُممت لهذه الغاية استبانة واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) لاختبار فرضياتها.

ومن أهم النتائج التي خلُصت إليها الدراسة أن تحديد عناصر المخاطر التشغيلية ومصادرها، وإفصاح المصرف عن إستراتيجية في إدارتها ومراقبتها تحدد قدرة المصارف التجارية الأردنية على إدارة مخاطرها التشغيلية لدى استخدامها للصيرفة الإلكترونية.

1- الحاج، سعاد محمود إسماعيل، (2010)، أثر المخاطر التشغيلية على الصيرفة الإلكترونية- دراسة مقارنة على المصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، في تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود تشريعات جديدة تكون أكثر انسجاماً مع البيئة الإلكترونية ويجب على المصارف التركيز على كفاءة أو فاعلية إدارة المخاطر من خلال الاعتماد المتزايد على استخدام التقنية، وأهم ما يستفاد من هذه الدراسة هو ضرورة الاهتمام بالمخاطر التشغيلية وبيان أثرها في جميع عمليات المصارف وذلك نتيجة للتطور السريع في تقنياته.

6- القضاة، (2012)، أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية في الأردن[1]:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتجارية مقيساً بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح خلال الفترة(2001-2011)، كما هدفت الدراسة إلى عمل مقارنة بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والأداء المالي للمصارف التجارية بعد قياس أثر تلك المتغيرات في أدائهما.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الداخلية والخارجية، في الأداء المالي للمصارف التجارية، أما المصارف الإسلامية فقد تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأثر المتغيرات الخارجية (النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالي) في الأداء المالي، وعدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتضخم في الأداء المالي، أما المتغيرات الداخلية المتمثلة بـ(حقوق الملكية، إجمالي الموجودات) فكان أثرهما ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي، وعدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للحسابات كمتغيرٍ داخليٍ في الأداء المالي

1- القضاة، حنان أحمد، (2012)، أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف إسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

للمصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة لأثر المتغيرات الداخلية والخارجية في معدل العائد على الموجودات بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر المتغيرات الداخلية والخارجية في معدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم والأرباح الصافية بين كل من نوعي المصارف الإسلامية والتجارية.

7- العكاشي، (2015)،أثر المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف الإسلامية[1]:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المخاطر التشغيلية في ربحية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2008-2014) ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار المخاطر التشغيلية متغيراً مستقلاً ودراسة أثرها في المتغير التابع الربحية مقيسة بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح، وتم إدخال متغير ضابط للدراسة هو حجم المصرف الإسلامي مقيساً بإجمالي الموجودات، وقد شملت عينة الدراسة المصرف الإسلامي الأردني، والمصرف العربي الإسلامي الدولي، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية نصف السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة.

كما خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمخاطر التشغيلية في ربحية السهم العادي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، حيث يعد مؤشراً جيداً، على زيادة حجم عمليات المصرف الذي كان له دور إيجابي في زيادة الربحية، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمخاطر التشغيلية في كل من العائد على الموجودات وربحية السهم العادي وعلى العائد على حقوق الملكية في ظل حجم المصرف، يعزى ذلك إلى ارتباط المخاطر التشغيلية بحجم وتعقيدات العمليات

1- العكاشي، عبدالباسط محمد، (2015)، أثر المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف الإسلامية، مصدر سابق.

التشغيلية في المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الفهم العميق والتحديد الدقيق لنطاق ومسببات المخاطر التشغيلية التي تختص بها المصارف الإسلامية نظراً لطبيعتها التي تختلف بها عن المصارف التقليدية له دور كبير في معالجتها، وبالتالي زيادة الربحية، وأهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري كونه من أهم مسببات المخاطر التشغيلية.

8- بشينة، (2015)، أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، وبيان أثر الدور الذي تؤديه زيادة الحصة السوقية في أدائها، ودراسة طبيعة العلاقة بين عناصر الحصة السوقية ومؤشرات الأداء المالي لها.

واعتمدت الدراسة بيانات مالية سنوية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة، وكانت سنوات الدراسة هي الفترة (2000-2013).

وقاست الدراسة المتغير التابع (الأداء المالي) من خلال: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح، والعائد على الودائع، كما تم قياس المتغير المستقل(الحصة السوقية) من خلال: الحصة السوقية من التمويلات، والحصة السوقية من الودائع.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر إحصائي للحصة السوقية من التمويلات في العائد على الأصول والعائد على الودائع، كما توصلت أيضاً لعدم وجود أثر إحصائي للحصة السوقية من الودائع على العائد على الأصول والعائد على

1- بشينة، عمر محمد زلي، (2015)، أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

الودائع، وتوصلت أيضاً لوجود أثر إحصائي للحصة السوقية من التمويلات وكذلك من الودائع على العائد على حقوق الملكية وربحية السهم.

المخاطر التشغيلية:

أصبحت المخاطر المصرفية من الموضوعات المهمة التي أخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفيين، وتشغل اهتمامهم على المستوى المحلي والعالمي لاسيما في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي حصلت في كثير من دول العالم، باعتبارها تشكل عنصراً مهماً في قرارات الاستثمار، لهذا باشرت إدارات المصارف الاهتمام بهذا الجانب، كما ذهبت بعض المصارف المركزية إلى إلزام المصارف بضرورة إيجاد وحدة تنظيمية تهتم بموضوع المخاطر.

لقد ركزت الصناعة المصرفية منذ البداية في مضمونها على المخاطر، إذ إن أي مصرف يرغب في عوائد عالية عليه أن يتحمل مخاطر أعلى وبالعكس. كما ينبغي على إدارة المصرف أن توازن بين متطلبات تحقيق الربحية العالية ومتطلبات السيولة والأمان، من هنا يأتي اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لزيادة العائد على الاستثمارات الذي هو في نهاية المطاف المقياس الحقيقي للنجاح[1].

تعد المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية، تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل(II)، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي إلا أن أمر إبرازه والاهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهته والتحوط له يعد أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في

1- الشمري، صادق راشد،(2013)، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص40.

السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من دول العالم، والتي أدت إلى انهيار مصارف كبيرة وألحقت خسائر جسيمة باقتصاديات تلك الدول، وبالتالي هددت الاستقرار المالي بشكل عام، وأدت بالمصارف والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي إلى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات، والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحكومة وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية، والضعف الواضح في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التقنية ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة لتزايد اعتماد المصارف على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والمتمثل بالإسناد الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية، وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي الوقت نفسه تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية[1].

وتتحقق الفعالية لإدارة المخاطر التشغيلية عندما تركز ثقافة المصرف على ضرورة توافر معايير مرتفعة للسلوك الأخلاقي بجميع مستويات المصرف، فثقافة المخاطر التشغيلية الداخلية هي عبارة عن مزيج من قيم الشركة والأفراد، والاتجاهات، والكفاءات، والسلوكيات التي تحدد أسلوب ومدى التزام الشركة بإدارة المخاطر التشغيلية، لذلك يتعين على كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا تولي

1- عبدالكريم، نصر، أبو صلاح، مصطفى، (2007)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازلII، دراسة طبيعة وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، جامعة بيرزيت، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، 4-5 آيار، ص13.

مسئولية إنشاء أو خلق ثقافة تنظيمية تقوم بوضع أولوية أكبر على الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية والالتزام برقابة سليمة للعمليات التشغيلية[1].

كما تؤدي مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة كما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر التشغيل ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التقنية التي يستخدمها المصرف، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام المصرف في تقديم الخدمات والمنتجات كفوءاً أم لا[2].

مخاطر التشغيل هي مخاطر مرتبطة بالأخطاء البشرية وفشل الأنظمة والإجراءات والضوابط الرقابية غير الكافية، أثناء عملية معالجة العمل المرتبط بالصفقات وخسارة السمعة الناتجة عن الفشل في تنفيذ سير العمليات بشكل صحيح ودقيق.

معدل الأداء المالي:

من هنا نجد أن الهدف الرئيس من وجود أي منظمة هو تحقيق أقصى قدر من معدلات الأداء، وذلك من خلال المقارنة بين مجموع الإيرادات والتكلفة الإجمالية واستخراج الفرق بينهما، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تأخذ المؤسسة في الاعتبار جميع الظروف السوقية لمنتجاتها أو الخدمات التي تقدمها وتكلفة إنتاج هذه المنتجات أو الخدمات، حيث يجب وضع الدراسات والتحليلات التي تضمن أن مستوى

1- علي، عبدالوهاب نصر، (2011)، المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، ط1، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص203.

2- الشاهد، سمير، وحماد، طارق عبدالعال، (2000)، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، ط1، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص44.

المخرجات التي تنتجها يضمن الوصول إلى الهدف الموضوع مسبقاً ألا وهو زيادة معدل الأداء[1] وبالتالي فإن زيادة الأداء[2] يعد من أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في الحسابات الاستثمارية، فتحقيق معدل أداء مناسب يعد من أهم أهداف المؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من المؤسسات.

ولكي يحقق المصرف أهدافه فإنه يراعي توسيع قاعدة الخدمات المصرفية، وتحسين نوعية الخدمات للعملاء، وكذلك تنمية الودائع، والمحافظة على رأس المال، وغير ذلك من الطرق التي تسلكها المصارف من أجل تحقيق المستوى المطلوب من الأداء، لأنها المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي، وفي الوقت نفسه هي ناتج عمليات الاستثمار والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين.

وفضلاً عن ذلك فإن زيادة معدل الأداء للمصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين، والمصرف الإسلامي كونه مؤسسة مالية إسلامية يَعُدُّ تحقيق ذلك من الأهداف الرئيسية، و ذلك حتى تتمكن من المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي[3].

إن المصارف الإسلامية ليست بمأمن في تحمل المخاطر الاستثمارية، والتي تفرضها العلاقة الثلاثية، بين المودعين والمصارف الإسلامية، والمستثمرين، حيث

1- Patrick &Gery,(2009), Economics: Theory and practice Hoboken, N.J.,Wiley, chap.13.

2- Max&Peter,(2010),The MBA Oath:setting a Higher standard for Business leaders, New york: penguin Books,Vol.5,pages:38,86-87.

3- عبادة، إبراهيم عبدالحليم، (2008)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، ص63.

تقوم هذه العلاقة بين أصحاب الودائع والمصرف، على أساس المضاربة، وبذلك يستحق المودعون نسبة معينة من الأرباح التي تتحقق من المشروعات التي يمولها المصرف، كما يستحق المصرف نصيباً معيناً من الأرباح التي تتحقق لهم من المستثمرين بصفته صاحب المال، وتؤدي هذه الحالة إلى نتيجتين الأولى: إذا أعطت أرباحاً ضخمة على المدى القصير، يستفيد المصرف والمودعين من هذه الأرباح، والنتيجة الثانية: إذا حصلت خسارة، فلن يحصل المصرف والمودعون على أرباح وبهذا سيتحمل المودعون نصيبهم من الخسارة و هذا قد يجعل المودعين يحجمون عن إيداع أموالهم في هذه المصارف خوفاً من الخسارة المحتملة، كونهم لا يهدفون من عملية الإيداع إلا للحصول على دخل معين وبدون تحمل الخسارة. وهذا بدوره قد يؤدي إلى انخفاض الودائع في المصارف الإسلامية[1].

من هنا نجد أن معدل الأداء ضروري لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دُنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة تتعرض لها المصارف مثل المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، وغيرها من أنواع المخاطر[2].

ويجدر أن نشير هنا إلى أن نمو المصارف و تطورها يرتبط بهدف الربح، حيث إن هذا النمو يستلزم أموالاً، وهذه الأموال يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة داخلية وخارجية، ومن المعلوم أن من ضمن المصادر الذاتية الأرباح المحتجزة، أي بعبارة أخرى تعد الأرباح من المصادر الأساسية التي تعتمد عليها

1- المالقي، عائشة الشرقاوي، (2000)، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص261.

2- رمضان، محمد سعيد، (2005)، إدارة البنوك، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص31.

المصارف في تمويل الاستثمارات المختلفة، وكذلك في سداد الالتزامات التي على المصرف[1].

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين هما:

1. المنهج الوصفي الاستقرائي: استخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري وذلك بالرجوع إلى الدراسات المكتبية و المصادر الثانوية.

2. المنهج التحليلي الاستنباطي: اعتمدت الدراسة على هذا المنهج لاختبار الفرضيات، إذ تم تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة بعد جمعها من المصادر الأولية وتبويبها وتفريغها ومعالجتها للوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة، ثم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمخاطر التشغيلية وإجمالي الموجودات.

مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الأولية:**

وهي المصادر التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة، والمتمثل بالقوائم المالية والتقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على المؤشرات المالية والإحصائيات.

- **المصادر الثانوية:**

اعتمدت الدراسة على الكتب العلمية المتخصصة بموضوع الدراسة والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1- الحسيني، صادق،(1998)، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط1، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ص230.

الأساليب الإحصائية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على البرنامج الإحصائي (E- views).

وتم استخدام طرق وأساليب إحصائية تتناسب مع طبيعة وهدف الدراسة وتتضمن هذه الأساليب:

1. أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).
2. أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

اختبار الفرضيات:

يعرض هذا الجزء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المخاطر التشغيلية، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل الكفاءة التشغيلية، والرفع المالي)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بمصرف البحرين الإسلامي، ومصرف البركة الإسلامي، ومصرف السلام بالبحرين، للفترة (2006–2015).

1- المخاطر التشغيلية:

جدول رقم (1)
الإحصاء الوصفي للمخاطر التشغيلية السنوية للفترة (2006 – 2015)

المقياس	المخاطر التشغيلية		
	بنك البحرين	بنك البركة	بنك السلام
الوسط الحسابي	44.697.400	39.802.400	56.103.400
القيمة القصوى	57.153.000	51.177.000	99.967.000
القيمة الدنيا	27.130.000	28.382.000	32.064.000
الانحراف المعياري	11.125.586	65.642.000	24.990.860

يعرض الجدول (1) وصفاً للمخاطر التشغيلية السنوية خلال فترة الدراسة (2006–2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي للمخاطر التشغيلية في مصرف البحرين الإسلامي (44.697.400) دينار بحريني، وبانحراف معياري

(11.125.586) ديناراً بحريناً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (57.153.000) ديناراً بحريناً، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (27.130.000) ديناراً بحرينياً، وبلغ المتوسط الحسابي السنوي للمخاطر التشغيلية في مصرف البركة (39.802.400) ديناراً بحريناً، وبانحراف معياري (65.642.000) ديناراً بحريناً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (51.177.000) ديناراً بحريناً، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (28.382.000) ديناراً بحريناً، وبلغ المتوسط الحسابي السنوي للمخاطر التشغيلية في مصرف السلام (56.103.400) دينار بحريني، وبانحراف معياري (24.990.860) ديناراً بحريناً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (99.967.000) ديناراً بحريناً، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (32.064.000) ديناراً بحريني.

2- معدل العائد على حقوق الملكية:

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي للعائد على حقوق الملكية السنوي للفترة (2006 – 2015)

المقياس	معدل العائد على حقوق الملكية		
	بنك البحرين	بنك البركة	بنك السلام
الوسط الحسابي	0.0815	0.1270	0.1700
القيمة القصوى	0.190	0.140	0.170
القيمة الدنيا	-0.423	0.100	0.002
الانحراف المعياري	0.076	0.013	0.058

يعرض الجدول (2) وصفاً لمعدل العائد السنوي على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2006 –2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية في مصرف البحرين الإسلامي (0.0815)، وبانحراف معياري (0.076)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0190)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.423)،وبلغ المتوسط الحسابي السنوي في مصرف البركة (0.1270)،

وبانحراف معياري (0.013)، و بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.140)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.100).وبلغ المتوسط الحسابي السنوي في مصرف السلام (0.1700)، وبانحراف معياري (0.058)، و بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.170)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.002).

3- معدل الكفاءة التشغيلية:

جدول رقم (3)
الإحصاء الوصفي لمعدل الكفاءة التشغيلية السنوية للفترة (2006 –2015)

المقياس	معدل الكفاءة التشغيلية		
	بنك البحرين	بنك البركة	بنك السلام
الوسط الحسابي	0.596	0.518	0.449
القيمة القصوى	1.087	0.570	0.910
القيمة الدنيا	0.313	0.461	0.020
الانحراف المعياري	0.240	0.312	0.232

يعرض الجدول (3) وصفاً لمعدل الكفاءة التشغيلية السنوية خلال فترة الدراسة (2006–2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي لمعدل الكفاءة التشغيلية في مصرف البحرين الإسلامي (0.596)، وبانحراف معياري (0.240)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.077)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.313)، وبلغ المتوسط الحسابي السنوي في مصرف السلام (0.518)، وبانحراف معياري (0.312)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.570)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.461)، وبلغ المتوسط الحسابي السنوي في مصرف السلام (0.449)، وبانحراف معياري (0.232)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.910)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.020).

4- نسبة الرفع المالي:

الجدول رقم (4)
الإحصاء الوصفي لنسبة الرفع المالي السنوية للفترة (2006 – 2015)

المقياس	نسبة الرفع المالي		
	بنك البحرين	بنك البركة	بنك السلام
الوسط الحسابي	8.280	2.001	3.990
القيمة القصوى	11.930	11.710	5.590
القيمة الدنيا	3.520	6.110	1.380
الانحراف المعياري	2.893	2.001	1.320

يعرض الجدول (4) وصفاً لنسبة الرفع المالي السنوية خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي لنسبة الرفع المالي في مصرف البحرين الإسلامي (8.280)، وبانحراف معياري (2.893)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (11.930)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (3.520)، وبلغ المتوسط الحسابي السنوي في مصرف البركة (2.001)، وبانحراف معياري (2.001)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (11.710)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (6.110).

وبلغ المتوسط الحسابي السنوي في مصرف السلام (3.990)، وبانحراف معياري (1.320)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (5.590)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.380).

5- إجمالي الأصول:

جدول رقم (5)
الإحصاء الوصفي لإجمالي الأصول السنوية للفترة (2006 – 2015)

المقياس	إجمالي الأصول (بالدينار البحريني)		
	بنك البحرين	بنك البركة	بنك السلام
الوسط الحسابي	825.083.200	578.704.701	934.992.700
القيمة القصوى	976.348.000	709.680.994	195.529.700
القيمة الدنيا	436.476.000	350.903.319	188.058.000
الانحراف المعياري	161.137.236	329.841.071	249.908.600

يعرض الجدول (5) وصفاً لإجمالي الأصول السنوية خلال فترة الدراسة (2006–2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي لإجمالي الأصول في مصرف البحرين الإسلامي (825.083.200) دينار بحريني، وبانحراف معياري (161.137.236) ديناراً بحريناً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (976.348.000) دينار بحريني، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (436.476.000) دينار بحريني، وبلغ المتوسط الحسابي السنوي في مصرف البركة (578.704.701) دينار بحريني، وبانحراف معياري (329.841.071) ديناراً بحريناً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (709.680.994) ديناراً بحريناً، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (329.841.071) ديناراً بحريناً، وبلغ المتوسط الحسابي السنوي في مصرف السلام (934.992.700) دينار بحريني، وبانحراف معياري (249.908.600) دينار بحريني، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (195,529.700) دينار بحريني، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (188.058.000) دينار بحريني.

اختبار ملاءمة النموذج:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات استخدم الباحثان الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة

وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بمصرف البحرين الإسلامي ومصرف السلام ومصرف البركة للفترة (2006 –2015)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

أ- اختبار الارتباط الخطي المتعدد :Multicollinearity Tests

تشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل الارتباط الخطي، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير من المتغيرات، التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (6)
مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	المخاطر التشغيلية	حجم المصرف
المخاطر التشغيلية	1.000	
حجم المصرف	0.334	1.000

يبين الجدول (6) أن قيمة الارتباط بين المتغيرين المستقلين (0.334)، وهذا قد يدل على وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بينهما، حيث أن قيم معامل الارتباط الخطي التي تتجاوز (0.80) قد تعد مؤشراً لوجود ارتباط خطي متعدد، وعليه فإنه لا يمكن الجزم بخلو عينة الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, 2004, 359).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام معامل تضخم التباين بين المتغيرين المستقلين للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينهما.

جدول رقم (7)
نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
المخاطر التشغيلية	1.360
حجم المصرف	1.360

يبين الجدول (7) أن قيمة معامل تضخم التباين كانت مازالت أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، وعليه يمكن الجزم بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيري الدراسة.

ب- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation:

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن-واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويفشل الاختبار في تحديد وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، إذا وقعت قيمة D-W بين القيمتين[1]، وعندها يتم اللجوء لاختبار آخر، حيث تم إجراء اختبار Correlogram، والذي يقيس الارتباط بين حدود الخطأ

1- Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001). Introduction to Linear Regression Analysis, 3rd Edition, John Wiley&Sons, New York.

في المقطع الواحد (للسلسلة الزمنية للمصرف الواحد)، حيث يتم الحكم على وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة الاختبار(Q-stat)، بمستوى معنوية (.Prob) أقل من 0.05، والجدول رقم (8) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول رقم (8)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	Du	dl	النتيجة
H01-1	1.733	1.489	1.352	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-2	1.684	1.489	1.352	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-3	1.604	1.489	1.352	لا يوجد ارتباط ذاتي
H02-1	1.741	1.567	1.284	لا يوجد ارتباط ذاتي
H02-2	1.672	1.567	1.284	لا يوجد ارتباط ذاتي
H02-3	1.705	1.567	1.284	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ أن قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من du مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

اختبار الفرضيات:

تتمثل عينة الدراسة من بيانات مصرف البحرين الإسلامي ومصرف البركة الإسلامي ومصرف السلام بالبحرين، وللفترة (2006–2015)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه المصارف للفترة المذكورة، لذا فإن بيانات الدراسة تعد بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، ولذلك يعد النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبطريقة Panel EGLS (Cross-section weights).

وبعد التأكد من ملاءمة البيانات لنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، وسنعرض هذا الجزء من الدراسة في اختبار الفرضيات.

- الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية مقيساً بـ(العائد على حقوق الملكية، معدل الكفاءة التشغيلية، نسبة الرفع المالي) في المصارف الإسلامية البحرينية.

وقد تم اختبار الفرضيات المتفرعة منها باستخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى H01-1 :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية البحرينية.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار أثر بعد (المخاطر التشغيلية) في معدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل العائد على حقوق الملكية	0.208	7.361	0.011	المخاطر التشغيلية	-0.240	0.0547	-4.387	0.000
				ثابت الانحدار	1.930	0.415	4.667	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (9) أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.208)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (20.8%) من التباين في (معدل العائد على حقوق الملكية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (7.361) عند مستوى ثقة (Sig = 0.011) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= -0.240) عند (المخاطر التشغيلية)، وكانت قيمة (t= -4.387) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية البحرينية".

الفرضية الفرعية الثانية2:-H01

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل العائد على معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية البحرينية.

جدول رقم (10)
نتائج اختبار أثر بعد (المخاطر التشغيلية) على معدل الكفاءة التشغيلية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل الكفاءة التشغيلية	0.100	3.145	0.041	المخاطر التشغيلية	0.194	0.028	6.814	0.000
				ثابت الانحدار	-0.970	0.229	-4.220	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.100)، وهذا يعني أن (المخاطر التشغيلية) قد فسّرت ما مقداره (10%) من التباين في (معدل الكفاءة التشغيلية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (3.145) عند مستوى ثقة (Sig = 0.041) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.194) وأن قيمة (t=6.814) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$0.05) للمخاطر

التشغيلية في معدل العائد على معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية البحرينية".

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية البحرينية.

جدول رقم (11)
نتائج اختبار أثر بعد (المخاطر التشغيلية) على الرفع المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل الرفع المالي	0.201	7.210	0.012	المخاطر التشغيلية	7.790	0.0576	135.19	0.000
				ثابت الانحدار	-0.02	0.0075	-2.686	0.012

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.201)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (20.1%) من التباين في (الرفع المالي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (7.210) عند مستوى ثقة (Sig= 0.012) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 7.790) عند (المخاطر التشغيلية)، وكانت قيمة (t= 135.19) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية البحرينية ".

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية مقاساً بـ (العائد على حقوق الملكية، الكفاءة التشغيلية، معدل الرفع المالي) في المصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف.

وقد تم اختبار الفرضيات المتفرعة منها باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى1-H02 :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف.

جدول رقم (12)
نتائج اختبار أثر بعد (المخاطر التشغيلية) على معدل العائد على حقوق الملكية في ظل حجم المصرف

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل العائد على حقوق الملكية	0.418	9.725	0.000	المخاطر التشغيلية	-0.059	0.1029	-0.575	0.046
				حجم المصرف	-0.392	0.1296	3.028	0.005
				ثابت الانحدار	4.173	1.147	3.638	0.001

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.418)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (41.8%) من التباين في (معدل العائد على حقوق الملكية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (9.725) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B بعد المخاطر التشغيلية قد بلغت (0.059-) وأن قيمة t عنده هي (0.575-)، وبمستوى دلالة (Sig=0.046). أما قيمة B عند بعد (حجم المصرف) قد بلغت (0.392-) وأن قيمة t عنده هي (3.028)، وبمستوى دلالة (Sig=0.005)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف".

الفرضية الفرعية الثانية2-H02:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد في معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف.

جدول رقم (13)
نتائج اختبار أثر بعد (المخاطر التشغيلية) على معدل الكفاءة التشغيلية في ظل حجم المصرف

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل الكفاءة التشغيلية	0.265	4.880	0.0154	المخاطر التشغيلية	-0.245	0.234	-1.046	0.030
				حجم المصرف	0.480	0.178	2.690	0.012
				ثابت الانحدار	-1.880	0.181	-1.591	0.012

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.265)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (26.5%) من التباين في (معدل الكفاءة

التشغيلية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (4.880) عند مستوى ثقة (Sig=0.015) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (المخاطر التشغيلية) قد بلغت (0.245-) وأن قيمة t عنده هي (1.046-)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.030)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (حجم المصرف) قد بلغت (0.480) وأن قيمة t عنده هي (2.690)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.012)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد في معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف".

الفرضية الفرعية الثالثة3-H02 :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف.

جدول رقم (14)
نتائج اختبار أثر بعد (المخاطر التشغيلية) على الرفع المالي في ظل حجم المصرف

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل العائد على الرفع المالي	0.618	21.8	0.000	المخاطر التشغيلية	0.422	0.072	5.847	0.000
				حجم المصرف	-0.017	0.004	-3.750	0.000
				ثابت الانحدار	4.030	0.637	6.321	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.618)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (61.8% تقريباً) من التباين في (الرفع المالي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (21.80) عند مستوى ثقة (Sig=0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (المخاطر التشغيلية) قد بلغت (0.422) وأن قيمة t عنده هي (5.847)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (حجم المصرف) قد بلغت (-0.017) وأن قيمة t عنده هي (-3.750)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية البحرينية في ظل حجم المصرف"

جدول رقم (15)

1- ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في البحرين ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

(أ)

الرقم	الفرضية	قبول أو رفض الفرضية
1	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد في حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين.
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد في الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين.
3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين.

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في البحرين في ظل حجم المصرف.

(ب)

الرقم	الفرضية	قبول أو رفض الفرضية
1	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد في حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين في ظل حجم المصرف.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\propto \leq 0.05$) لأثر المخاطر التشغيلية على معدل العائد في حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين في ظل حجم المصرف.
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على معدل العائد في الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين في ظل حجم المصرف.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين في ظل حجم المصرف.
3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين في ظل حجم المصرف.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين في ظل حجم المصرف.

النتائج والتوصيات

بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي، وتحليل الانحدار لنماذج الدراسة، كذلك بالاعتماد على الإطار النظري، تم التوصل إلى صياغة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إضافة إلى تقديم أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة في ضوء النتائج.

أولاً: النتائج:

1- تواجه المصارف الإسلامية مخاطر تشغيلية أكبر من المصارف التقليدية، نظراً للاحتياجات الخاصة على صعيد الكفاءات البشرية والأنظمة والآلية التي يتطلبها تنفيذ الصيغ الشرعية.

2- يعد القياس الكمي للمخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية من الأساليب المهمة في التعرف على حجم الأضرار التي قد تلحق بالمصرف، وبالتالي اتخاذ التدابير اللازمة حيالها.

3- أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة للمخاطر التشغيلية في العائد في حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية تسير قدماً نحو جني المزيد من الأرباح لمساهميها وعملائها على حدٍ سواء.

4- توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة للمخاطر التشغيلية في الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين، فمع تخفيض المصاريف التشغيلية يزداد مستوى الدخل التشغيلي المرافق لذلك النشاط ويؤثر في قيمة صافي الدخل والذي بدوره يؤثر في الكفاءة التشغيلية. وسبب ذلك كفاءة إدارة تلك المصارف الإسلامية في الحد من الإسراف في توظيف الموارد المالية والبشرية المتاحة.

5- توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة للمخاطر التشغيلية في معدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين، فمع زيادة حجم استثمارات المصرف تزداد قدرة المصارف على زيادة الأداء المالي والذي عادة ما يرافقه زيادة في المخاطر التشغيلية التي قد تتعرض لها.

6- اتضح من الدراسة وجود أثر ذي دلالة للمخاطر التشغيلية في كل من العائد على حقوق الملكية والكفاءة التشغيلية والرفع المالي، في ظل حجم المصرف، وهذا يفسر بأن زيادة المخاطر التشغيلية مرتبط بزيادة حجم العمليات وتعقيداتها وهذا سيؤثر بزيادة صافي الدخل والعوائد، وبالتالي زيادة حقوق الملكية.

ثانياً: التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت التوصيات الآتية:

1- ضرورة القيام بمسح المخاطر التشغيلية باستمرار بحيث تشمل مختلف وحدات العمل والإدارات المؤسسية وطرق العمل حسب نوع المخاطر، وذلك لكشف أوجه الضعف والمساعدة في وضع الأولويات للإجراءات الإدارية التصحيحية اللاحقة.

2- على المصارف الإسلامية القيام بنشر التفاصيل المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بصورة واضحة، وأن يكون الإفصاح بصورة تمكن المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من الحكم على قدرة المصرف على تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها.

3- إن مجال المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية يعد من المجالات الأقل تناولاً في الدراسات والأبحاث الأكاديمية، ولهذا توصي الدراسة بمزيد من الدراسات المستقبلية ضمن هذا المجال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- بشينة، عمر محمد زلي، (2015)، أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوارة، تخصص المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

2- الحاج، سعاد محمود إسماعيل، (2010)، أثر المخاطر التشغيلية على الصيرفة الإلكترونية- دراسة مقارنة على المصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، في تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

3- الحسيني، صادق،(1998)، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط1، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ص230.

4- حمادنة، مشهور أحمد محمود، (2014)، السيولة والربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية: نظرة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

5- رمضان، محمد سعيد، (2005)، إدارة البنوك، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

6- الشاهد، سمير، وحماد، طارق عبدالعال، (2000)، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، ط1، اتحاد المصارف العربية، بيروت

7- الشمري، صادق راشد، (2011)، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن.

8- الشمري، صادق راشد، (2013)، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9- أبو صلاح، مصطفى صالح عبدالخالق، (2007)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازلII، رسالة ماجستير، في إدارة الأعمال، جامعة بير زيت، فلسطين.
10- عبادة، إبراهيم عبدالحليم، (2008)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.
14- عبدالكريم، نصر، أبو صلاح، مصطفى، (2007)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازلII، دراسة طبيعة وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، جامعة بيرزيت، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، 4-5 آيار.
15- العكاشي، عبدالباسط محمد، (2015)، أثر المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان،الأردن.
16- علي، عبدالوهاب نصر، (2011)، المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، ط1، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
17- عنانزة، عزالدين، وعثمان، محمد، (2010)، إختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الاردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
18- فريحات، (2004)، المخاطر التشغيلية ومنهجية إدارتها لدى البنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
19- القضاة، حنان أحمد، (2012)، أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية، أطروحة دكتواره، تخصص مصارف إسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

20- الكحلوت، خالد محمود، (2005)، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتمائي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

21- المالقي، عائشة الشرقاوي، (2000)، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

22- ملاحيم، ساري محمد، (2015)، أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

23- النعيمي، عدنان، والتميمي أرشد، (2008)، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دار اليازوري، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1- Max&Peter,(2010),The MBA Oath:setting a Higher standard for Business leaders, New york: penguin Books,Vol.5,pages:38,86-87.

2- Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001). Introduction to Linear Regression Analysis, 3rd Edition, John Wiley&Sons, New York.

3- Mvshivaani&Surendra and Pkjain,(2015), Market Risk Exposure:Evidence from Indian Banking Industry, The IUP of Applied Finance, Vol. 21, No. 3, 2015.PP36-43.

4- Netter, Poulsen" Operational Risk in Financial Service Providers ant the Proposed Basel Capital Accord: An Overview" January. 2003.

5- Patrick &Gery,(2009), Economics: Theory and practice Hoboken, N.J.,Wiley, chap.13.

6- Raft International Plc" Emerging Trends in Operational Risk Within the Financial Services Industry" June 2002.